

دور التعليم في شرعية السلطة السياسية واستقرار نسق الحكم العربي: رؤية نظرية

لخضر بن دادة

أستاذ مساعد (ب) قسم العلوم السياسية

جامعة البليدة 2 - لونيبي علي

فايزة صحراوي

أستاذة مساعدة (ب) قسم العلوم السياسية

جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان

ملخص:

تختص هذه الدراسة بالبحث في متغير التعليم، باعتباره أحد المصادر المعروفة التي تستمد منها السلطة شرعيتها ورضا المحكومين بها، ذلك أن علاقة التأثير والتأثر بين الشرعية والتعليم في العالم العربي، تمثل اليوم إحدى المؤشرات البارزة لمظاهر التحول السياسي المطلوب نحو أنظمة حكم سياسية أكثر شرعية وديمقراطية واستقراراً.

الكلمات الدالة: التعليم، شرعية السلطة السياسية، التعليم العربي.

Résumé :

Cette étude porte sur l'éducation dans le monde arabe comme variable d'analyse. L'éducation est considérée , à ce titre, comme l'une des sources connues d'où l'autorité tire sa légitimité et le consentement des gouvernés, de sorte que la relation d'interaction entre la légitimité et l'éducation représente aujourd'hui l'un des indicateurs saillants dans les manifestations de la transition politique, devant mener vers des régimes politiques plus légitimes, démocratiques et stables.

Mots clefs: l'éducation, la légitimité d'autorité politique, l'éducation arabe, le régime arabe.

Summary:

This study is concerned with research in the variable of education, as one of the known sources which derives from it the authority its legitimacy and the satisfaction of the governed them, so that the relationship of influence and vulnerability between the legitimacy and the education in the Arab world, represents today one of the prominent indicators of the manifestations of the required political transition towards a more legitimate and democratic and stability political regimes.

Key Words: the education, the legitimacy of the political Authority, the Arab education.

مقدمة:

يشهد العالم العربي الحديث منذ القرن الثامن عشر ميلادي، حلقات انكسار متتالية لشرعية السلطة السياسية القائمة، وحركة انجذاب متصاعدة نحو التوتر والصدام وعدم الرضى، إلى حد تمزق السلطة ذاتها، وهلاميتها وضعف تبلورها، وبالتالي، فقدانها لشرعيتها في نظر قطاعات واسعة من الجماهير العربية، وأيا كان اختلاف العوامل التي حالت دون الاعتراف بسلطة شرعية قائمة إلى حد ما على القبول الطوعي لها، واحترام قوانينها ومؤسساتها، فإنه من الممكن أيضا الاقتصار على عوامل أخرى أضحت تتعلق نتائجها أكثر بالمنظومة الثقافية والتعليمية السائدة في العالم العربي!.

إنه بهذا المعنى، أزمة منظومة تعليمية وثقافية، لازالت إلى حد كبير موضع العديد من المشاكل التي لا حل لها على صعيد الشرعية السياسية للسلطة، أو بعبارة أدق، التعليم العربي كعملية لفرض التأقلم والتكيف الجماهيري مع النسق السياسي القائم، أو أداة للتراجع والتقهقر والتبعية المستمرة، ومن ثم التمزق، وربما التشتت والزوال !!.

– أهداف الدراسة:

على إثر ما تقدم، فإنه من الممكن جدا أن يرتبط الموضوع محل الدراسة بتحقيق جملة الأهداف التالية:

- إتاحة التعرف بشكل أكثر على المحتوى العام لمداول التعليم، اتجاهاته، وأسلوب أدائه.

- بيان الدور النظري للتعليم في علاقته بمتغيري الشرعية السياسية واستقرار نظام الحكم.

- الكشف عن الواقع السائد للتعليم العربي وطبيعة انعكاسه على شرعية السلطة السياسية القائمة.

- إشكالية الدراسة:

لطالما أن الاستقرار يتعلق بالتفكير، فهو انعكاس فكري وثقافي قبل أن يكون انعكاس سياسي أو إداري، ولطالما هو كذلك، فهو بالتالي انعكاس تربوي وتعليمي، ولذا، فإن حالة الاستقرار السياسي في أنظمة الحكم العربية بعامة إنما تكشف عن واقع الأنظمة التربوية والتعليمية قبل غيرها من الأنظمة المجتمعية الأخرى، وعليه، فإن مضمون الإشكالية التي يمكن أن تطرح نفسها في هذا المقام لا يمكن أن يخرج عن نطاق معرفة: كيفية تأثير التعليم على عملية استقرار أنظمة الحكم في الوطن العربي؟ ثم دور التعليم نفسه في تحقيق الشرعية السياسية بما يؤدي في النهاية إلى استقرار هذه الأنظمة ورضاء المحكومين بها؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة بشكل مبسط، تبدو الحاجة جدّ ماسة إلى منطلقات افتراضية، تضع في الحسبان ما يأتي ذكره، وذلك كالاتي:

- الفرضية الأولى: "تستلزم عملية تحقيق الشرعية وجود تعليم مسبق وفعال في المجتمع، يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الهدف المنشود من إحداث هذه العملية".

- الفرضية الثانية: تعكس الشرعية السياسية في علاقتها بالاستقرار السياسي النظرة الإيجابية الموسعة لهذه العملية والتعرف على مضمونها، وكيفية تحقيقها لها فعليا.

- الفرضية الثالثة: ترتبط المنظومة التعليمية في الوطن العربي بجملة أزمات وعراقيل عدة ظلت هي الأخرى تؤثر في أهدافها، ومسيرتها وبرامجها التعليمية.

- الفرضية الرابعة: شكلت المنظومة التعليمية العربية على صعيد شرعية السلطة السياسية مؤشرا هاما لمدى ضعف استقرار نظام الحكم في الواقع العربي المعاصر.

المحور الأول: التعليم والشرعية السياسية: تأصيل نظري ومفاهيمي:

نحاول في هذا المحور أن نوضح درجة تأثير التعليم وأهميته في شرعية السلطة السياسية واستقرار نظام الحكم، حيث يجري تسليط الضوء على عنصرين أساسيين، أولهما: لغرض تحديد مفهوم التعليم في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة، لاسيما إجراء مقارنة معرفية شاملة حول مفهوم الشرعية السياسية واستقرار الحكم، في حين الثاني: يكرس الاهتمام من أجل بيان مدى قدرة التعليم بوجه عام، على القيام بمهامه في تحقيق الشرعية السياسية واستقرار الحكم بإيجابية وفعالية، وإذا ما أردنا بلورة ذلك، مختبرين الوظيفة السياسية للتعليم في هذه العملية، فإنه يمكن النظر إلى ذلك عبر رؤية نظرية ومعرفية، على النحو التالي:

1- تحديد مفهوم التعليم في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة.

يتحدد معنى التعليم على هذا الصعيد بناء على وجود منظومة لغوية معجمية متميزة في مجتمع معين، وذلك من كون أن لفظ التعليم في جوهره، يمثل إطارا متكاملا من العلامات والإشارات والرموز، يعكس مدلولاتها، وتتعاكس هي فيه كذلك، وهو كالاتي:

1-1 مفهوم التعليم لغة واصطلاحا:

إذا قمنا بعملية مسح لمفردة "التعليم" في المعاجم اللغوية العربية لغرض التعرف على معناها ومفهومها، فإننا نجد بذلك أن كلمة التعليم تتحمل المعاني التالية:

- يمكن اشتقاقها من الفعل الماضي (عَلَّمَ)، ومضارعه (يعلم)، (تعلّما)، أي جعله يتعلمها-الصنعة-، قال تعالى: " عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ"¹، بمعنى حصلت له حقيقة العلم ، والعلم بمعنى: إدراك الشيء بحقيقته، فهو نور يقذفه الله في قلب من يحب، فينتج به ما تسعد به الإنسانية.²

¹ القرآن الكريم، سورة العلق، الآية: 05.

² بن هادبة، علي، القاموس الجديد للطلاب، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص. 696.

- يمكن أن تشتق كلمة تعليم من الفعل الماضي (تعلم) غير المجرد بزيادة التاء، مضارعه (يتعلم)، تعلم الشيء بمعنى عرفه وأتقنه¹، وعن "ابن بري"، وتقول علم وفقه أي: تعلم، وتفقّه، وفقه أي ساد العلماء.²

- ويمكن أن تحتل كلمة التعليم في المعاجم اللغوية العربية مترادفات عدة، يقال التعليم، والتلمذة، والتدريس، والتحفيظ والتلقين، والتفقيه، إذ يقال أساء المعلم تعليم المتعلم: أي أساء تدريسه وتلقينه وتحفيضه، وتهذيبه، وتفقيحه، وتربيته وترويضه، قال تعالى: "وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ"³، وقال "ابن عباس" أي: حكماء وعلماء، وعن "الضحاك" قال: تعلمون أي تفهمون.⁴

أما عن المعنى الاصطلاحي، فإننا نجد أن كلمة التعليم قد عكست تعريفات ذات وجهات نظر وغايات مختلفة، كل تعريف منها ينطلق من قاعدة مختلفة عن الأخرى، حيث يرجع السبب في هذا الاختلاف إلى التباين القائم في المنطلقات والإيديولوجيات التي من شأنها أن تحدد السياسة التعليمية، وتوجه عملياتها وبرامجها داخل المجتمعات الإنسانية، فضلا عن اختلاف الفلاسفة أنفسهم في تحديد معنى التعليم ومفهومه.

فمنهم من يركز على المؤسسات التعليمية كوسيلة لنقل الثقافة والتراث للمتعلمين، ومنهم من يركز في مفهومه للتعليم كعملية مستمرة ووسيلة للتنمية الاجتماعية، وفيما يلي عرض لهذين الاتجاهين ونظرة كل منهما إلى التعليم ومفهومه:

أ/ **الاتجاه الأول:** المعنى الضامر للتعليم في ضوء هذا الاتجاه، ليس كونه إلا مجرد: "عملية يتم بموجبها نقل التراث الفكري إلى المتعلم، فهو مصطلح يطلق على مجهود يقوم به فرد أو جماعة لمساعدة المتعلم على تحقيق هدفه، وهذا المجهود هو عملية إلقاء معارف ومعلومات وخبرات من

¹ إلياس، جوزيف، المجاني المصور، بيروت: دار المجاني، 2004، ص. 595.

² ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 2005، ص. 400.

³ القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية: 79.

⁴ حنا، غالب، كنز اللغة العربية: موسوعة المترادفات والأضداد والتعابير، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2003، ص. 382.

المعلم إلى المتعلم بقصد حفز المتعلم وإثارة قواه العقلية ونشاطه الذاتي وتهيئته للظروف التي تمكنه من التعلم أيا كان نوعه".¹

أو هو "حث المتعلم على التعلم فينقل إليهم المعرفة ويدربهم على مهارات معينة ومحددة، ويجعلهم أكثر وعيا بالمعلومات وهو يقاس بما يتعلمه الفرد، فالتعليم والتعلم من وظائف المدرسة، ومن هنا يختلف التعليم المدرسي عن الخبرة الحية التي يعيشها الفرد خارج المدرسة"، وأنه كذلك "عملية إعادة بناء الخبرة التي يكتسب المتعلم بواسطتها المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم، إنه بعبارة أخرى مجموعة الأساليب التي يتم بواسطتها تنظيم عناصر البيئة المحيطة بالمتعلم بكل ما تتسع له كلمة البيئة من معان بغرض اكتسابه خبرات تربوية معينة".²

ب/ **الاتجاه الثاني:** على عكس الأول، ينظر هذا الاتجاه إلى التعليم في إطار المعنى الواسع للكلمة، فهو أكثر من مجرد توصيل المعرفة إلى ذهن المتلقي، وذلك من كون أنه "مفهوم يعكس وجود نظام في مجتمع إنساني معين، يختص بأدوار عديدة ومتنوعة، يتجلى في شكل وعي الأفراد وإكسابهم المعارف، والعلوم، والقيم، والمهارات، تسعى في جملتها إلى النهوض والتقدم بالمجتمع من خلال أفراد تم إعدادهم وتكوينهم على شاكلة معينة ومحددة³، أو أنه "أداة أساسية يتم بموجبها تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معا، وضمان التطوير السليم للأمة في مسيرتها نحو أهدافها في التقدم والرفي في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية".⁴

وعليه يظهر أن التعليم ليس في النهاية سوى العملية التي يتم بمقتضاها تلقين الأفراد لقيم ومعارف ومعلومات وخبرات ومهارات شتى، يكون من شأنها حصول نخب وشرائح ذات ملكات عقلية وفكرية متعددة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بما يؤهلها في الأخير لأن يكون لها الباع

¹ أبو شعيرة، خالد محمد، المدخل إلى علم التربية، الأردن: مكتبة المجمع العربي، 2009، ص.254.

² دندش، مراد فايز، في أصول التربية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، 2004، ص.95.

³ بدران، شبل، التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009، ص.27.

⁴ بدران، شبل، سعيد، سليمان، التعليم في مجتمع المعرفة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص.79.

الطويل في تنمية المجتمع ونهضته، وهذه العملية كلها غالبا ما تتم في شكل نظام مؤسساتي يبدأ من المرحلة الابتدائية، ثم المتوسطة، فالثانوية، ثم الجامعية وانتهاء بالدراسات العليا¹.

1-2 تطور أشكال التعليم وأساليبه الفنية:

لم يكن في الوسع تاريخيا، الاعتماد على شكل واحد للتعليم، بل كانت ثمة أشكال عدة، اختلفت هي الأخرى باختلاف الطرق والأساليب التي استخدمت إلى يومنا هذا، كوسيلة للتعليم بصفة مقننة وهادفة، من المناسب أن نعرض لها علنا نحو التالي:

أ/ **التعليم التقليدي:** يركز التعليم التقليدي على ثلاثة محاور أساسية وهي المعلم والمتعلم والمعلومة، وقد وجد التعليم التقليدي منذ القدم وهو مستمر حتى وقتنا الحاضر، ولانعتقد أنه سيتم الاستغناء عنه كلية لما له من إيجابيات لا يمكن أن يوجد لها أي بديل آخر، فمن مزاياه النقاء المعلم والمتعلم وجها لوجه، وكما هو معلوم في وسائل الاتصال أن هذه أقوى وسيلة للاتصال ونقل المعلومة بين شخصين، ففيهما تجتمع الصورة والصوت بالمشاعر والأحاسيس حيث تؤثر على الرسالة والموقف التعليمي وتتأثر به، وبذلك يمكن تعديل الرسالة ومن ثمة تعديل السلوك ويحدث النمو وتحدث عملية التعلم.²

ب/ **التعليم باستخدام الحاسوب:** هو التعليم المعتمد على تقنيات الحاسب الآلي والشبكة العالمية للمعلومات، وتمكن الطالب من الوصول إلى مصادر التعليم في أي وقت و مكان³، حيث تعتبر التقنية والمعلومات والاتصالات وجه العملة الثاني للمعرفة، ويمثل الإنسان الوجه الآخر، هذه

¹ لخضر بن دادة، "دور التعليم في إحداث عملية التغيير السياسي في الوطن العربي: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: سياسات مقارنة، 2015، ص.33.

² فرح، عبد اللطيف حسين، تحفيز التعليم، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص.363.

³ أبو زقية، خديجة منصور، "ضمان جودة التعليم العالي"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، صنعاء: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية: العدد 11، 2013، ص.3.

الأهمية تستدعي الاهتمام والتركيز عليها بما يحقق أهداف توظيفها والاستثمار فيها، فضلا عن ذلك، يستدعي مطلب التحول نحو التعليم باستخدام الحاسوب ما يلي:¹

- التحول في الاستثمار في البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يدعم عمليات التدريس والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتوفير وتحديث وصيانة مصادر المعرفة وأوعيتها.
- الاستثمار في نقل وتوطين التقنية بما يعزز الاقتصاد المعرفي.
- الاهتمام ببناء بوابة مؤسسات التعليم العالي على شبكة الانترنت وتحويلها إلى مصدر معرفي متكامل.

ج/التعليم باستخدام شبكة الإنترنت: بدأت شبكة الانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية كشبكة عسكرية لأغراض دفاعية، لكن بانضمام الجامعات الأمريكية، جعلها شبكة عالمية تستخدم في شتى المجالات، وبالنظر إلى سهولة الحصول على المعلومات، فقد أغري الكثيرين بالاستفادة منها²، ولعلّ من أهم المميزات التي شجعت التربويين على استخدامها في التعليم نجد ما يلي:

- الوفرة الهائلة في مصادر المعلومات: ومن أمثال هذه المصادر التالي:

- الكتب الإلكترونية: Electronic books.
- الدوريات: Periodicals.
- المواقع التعليمية: Educational sites.
- الموسوعات: Encyclopedia.

¹ الصالح، عثمان عبد الله، "تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح"، مجلة الباحث، السعودية: د.د.ن، العدد 10، سنة 2012، ص.302.

² فرح، عبد اللطيف حسين، مرجع سبق ذكره، ص. 363.

- الاتصال غير المباشر: حيث يستطيع الأشخاص التواصل فيما بينهم بشكل غير مباشر ومن دون اشتراط حضورهم في نفس الوقت، وذلك باستخدام:¹

• البريد الإلكتروني: E-mail حيث تكون الرسالة والرد كتابيا.

• البريد الصوتي: Voice-mail حيث تكون الرسالة والرد صوتيا.

- الاتصال المباشر على الخط: On line communication حيث يتم التخاطب في اللحظة نفسها عن طريق:

• التخاطب الكتابي: Relychat حيث يكتب ما يريد قوله بواسطة لوحة المفاتيح، والشخص المقابل يرى ما يكتب في اللحظة نفسها، فيرد عليه بالطريقة نفسها مباشرة.

• الانتماء الصوتي: Voice Conferencing إذ يتم التخاطب في اللحظة نفسها عن طريق الانترنت.

محمل القول أن التعليم فرض عبر تطوره الكثير من الأنماط التعليمية، إذ لم يكن في الوسع فرض أسلوب تعليمي معين أو استخدام هذا الأسلوب دون ذلك، طالما أن المجتمع ذاته في تغير مستمر في اتساع مجالاته وتعدد مطالبه.

2- دور التعليم في تحقيق شرعية السلطة السياسية:

يمثل التعليم أحد المصادر المعروفة التي تستمد منها السلطة شرعيتها ورضا المحكومين بها، ذلك بأن علاقة التأثير والتأثر بين الشرعية والتعليم، تمثل إحدى المؤشرات البارزة لمظاهر التحول نحو أنظمة حكم سياسية أكثر شرعية وديمقراطية، لكن يبقى التساؤل مطروح حول كيفية تأثير التعليم في إكساب السلطة شرعيتها كمؤشر من مؤشرات استقرار نظام الحكم المنشود؟ وعليه تبقى الإجابة على ما تقدم، قائمة على تتبع الرؤية المنهجية التي سنعرض لها على النحو الآتي:

¹ المرجع نفسه، ص.ص. 365-366.

2-1 ماهية الشرعية السياسية: مقارنة معرفية:

يستدعي البحث الدقيق لفهم الشرعية السياسية تركيز النقاش أكثر حول مختلف التعاريف التاريخية والسياسية والدستورية المعبرة عنها، ثم البحث في أهم المصادر والأنواع المنسوبة لها، وذلك كله بالترتيب وفقا لما يلي:

-تعريف الشرعية السياسية:

ظهر مفهوم الشرعية¹ من خلال كتابات علماء السياسة والاجتماع، ومحاولاتهم لتحديد مصادر الحكم وطبيعته، فالشرعية هي الأساس الذي يبنى عليها كل حكم مستقر، والتي بدونها وكما يقول "ماكس فيبر" weber Max إنه يصعب على أي حكم أو نظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفترة طويلة.²

وبالنسبة لـ"موريس ديفرجيه" Maurice Duverger "فإن الشرعية هي" كل نظام سياسي يمثل للإجماع الشعبي ويكون شرعيا ليس كونه يعمل وفقا لقيمه الخاصة فحسب، وإنما أيضا استجابته على الأقل بشكل ضمني للتطلعات الشعبية، وهي على حسب تعبير "سايمون ليبست" مارتن Seymour Martin Lipset: " قدرة النظام السياسي على تكريس القناعة لدى غالبية المحكومين بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة"، ثم من وجهة نظر علماء الاجتماع يشير "لوك بونفيل" Bonneville Locke "أن مصطلح "شرعي": يغطي كل عمل أو تصرف مقبول من قبل كامل المجموعة ضمن إطار اجتماعي ثقافي معين وهذا يتم عبر معايير وقيم تستمد جذورها من الحالة التأسيسية للعلاقات الاجتماعية ذاتها.³

¹ تعكس الشرعية في التراث العربي الإسلامي مدلول "البيعة" وهي: "العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وبأمر المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من مظاهر الأمر على المنشط والمكروه، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد". أنظر في هذا الصدد: عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 209.

² ناجي، عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 131.

³ ناصوري، أحمد، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (02)، 2008، ص 353.

محمل القول في هذا الصدد، أنه يمكن تصور الشرعية كمفهوم عام بالقبول المصاحب للطاعة والتأييد بتصرف الحكام ونوعية الحكم من قبل المحكومين.

- أنماط الشرعية السياسية:

استنادا لتصنيف عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" لمصادر الشرعية السياسية، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لهذه الأخيرة، وذلك على النحو التالي:¹

أ/ **الشرعية التقليدية**: ويستند هذا النمط إلى التقاليد والعادات ومبدأ الوراثة والمعتقدات الدينية، وهي تمثل أساسا لشرعية النظم الأوتوقراطية، حال تلك القائمة في كل من المغرب، والسعودية، والأردن، والعديد من بلدان الخليج وغيرها.

ب/ **الشرعية الكاريزمية**: الشخصية الكاريزمية هي في الغالب شخصية تتمتع بإحساس عميق بآلام الجماعة وآمالها وتعمل كقوة ثورية تطرح قيما جديدة غير تقليدية، ونتيجة لذلك، ترسم الجماهير لقائدها صورة في مخيلتها قوامها أنه الرجل الوحيد الذي بمقدوره أن يحقق للأمة ما تصبوا إليه من أهداف، كما أنه القادر على مجابهة ما تواجهه من صعوبات أو أزمات.

ج/ **الشرعية الدستورية**: تعرف السلطة التي تستند في شرعيتها إلى دستور مسبق بالسلطة المنظمة، وهنا تتسلخ السلطة عن شخص الحاكم وتستند إلى الدولة، ويصبح الحاكم مجرد عامل على السلطة يمارسها لحساب صاحبها الأصيل الدولة، ويتمتع الحاكم بالشرعية استنادا إلى الدستور ولا يخرج في ممارسته لمظاهرها عن ذلك السلوك.

2-2 مزايا التعليم في تحقيق شرعية السلطة السياسية: رؤية نظرية:

التركيز على دراسة التعليم في صلته بالشرعية ينهض على مبررات منطقية قوية، تتجلى في تحقيق التعليم لأمرين حقيقيين يتمثلان في:

¹ وهبان ، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الإسكندرية : دار الجامعية، 2002، ص.35.

- تحقيق الوحدة الفعلية: الشرعية تتحقق عندما تكون إدراكات النخبة الحاكمة لنفسها وإدراكات الجماهير لها متطابقة، وفي اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، أو كما يرى "تالكوتبارسونز Parfons Talcot" حينما تكون الشرعية الحلقة الأساسية بين القيم كمكون داخلي لشخصية الفرد والنماذج التأسيسية التي تحدد تركيب العلاقات الاجتماعية¹.

هذه العملية تعكس طبعاً تأثير التعليم في خلق القيم والمعتقدات لدى المحكومين في تقبلهم لسلطة الحكام وتصرفهم بوجه عام²، فالمعتقدات تبرز وجود الحكم، وتقوي الشعور لدى الفرد الذي يعيش في المجتمع بضرورة الخضوع لسلطة ما، وذلك تحت تأثير الحاجة الماسة لتنظيم الحياة الاجتماعية وزيادة فاعلية هذا التنظيم³.

فالحاجة الماسة للسلطة، لا تبرز لوحدها نفوذ وقدرة الحكام، فمن أجل ضمان استمرارية هذه السلطة، يجب أن تحظى هذه الأخيرة بقبول المحكومين وغالبيتهم، فالقدرة على الإكراه لا تكفي الحكام للحفاظ على سلطتهم، إنما يجب عليهم التمتع بثقة المحكومين وقبولهم بسلطتهم بواسطة الاقتراع الشعبي والاستفتاء.

وذلك ثمة ما يدع من نفس المنطق، الاعتقاد بأن التعليم هو الجزء الجوهرية في الحكومات الصالحة، وهو الوسيلة الإيجابية التي يستطيع بها الحكام تكييف الطبيعة البشرية على النحو

¹المرجع نفسه، نفس الصفحة.

² الشرعية بمعنى أنها المتغير الأكثر ارتباطاً بالتعليم، إنها تمثل طبعاً محصلة هذه العلاقة خلال حقبة زمنية لمجتمع سياسي معين، بل أن من الشواهد المطروحة في هذا السياق، أن أي تحول نوعي لنظام تعليمي ما، يمكن أن يؤدي إلى جملة تأثيرات معينة نجد منها:

-تغير في هيكل الحكومة وطابعها الأساسي.

-تغير في المصدر الذي تستمد منه تلك الحكومة سلطتها النهائية.

-تغير في المثل التي تعبر الحكومة عنها.

-التغيير في الطريقة التي يتم بها تصور السلطة أو الطريقة التي تعمل بها.

للمزيد من التفاصيل أنظر في: الغزالي، حرب أسامة، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 1987، ص.181، وعصمان، سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر، 1889، ص.186.

³المرجع نفسه، ص.186.

الكفيل بإيجاد دولة متجانسة، فإذا صلح تعليم المحكومين استطاعوا ببساطة حل الصراعات التي تعترضهم وأن يواجهوا الأزمات عند قيامها.¹

-تحقيق الممارسة الفعلية: لا تكتسب السلطة شرعيتها مع مرور الزمن، إلا بفعل التعليم الذي يضمن تحقيق الحد الأدنى من الممارسات والأعمال التي يقوم بها وتصب في مصلحة الشعب وذلك من خلال:

أ/المساواة: تحقيق شرعية السلطة وتأكيد ممارستها في المجتمع لا يترتب إلا بناء على تحقيق الحد الأدنى من المساواة، فهي تمثل حق الشعب في عدم الخضوع إلى أي سلطة لا تستند إلى الرضا والموافقة الشعبية اللذان يعبر عنهما بالانتخاب والنظام التمثيلي، وهذا يعني على صعيد المؤسسات السياسية، إحلال الشرعية الديمقراطية المرتكزة على مبدأ الانتخاب مكان الشرعية الوراثية التي تستند على مبدأ الوراثية.

فالتعليم بما ينطوي عليه من قيم عمومية، جدير أن يحقق قيمة المساواة التي هي جوهر النظام السياسي الشرعي، وينطوي ذلك على ما يحققه التعليم من معارف ومعتقدات تسمح بنمو الاتجاهات العلمية والعقلية لدى الأفراد، مما يتيح فرصة أفضل بتطبيق القواعد القانونية في أوقات محددة، والتي تكمن أهميتها في:²

- تقوم بتثبيت أركان الديمقراطية في النظام القائم.

- إتاحة الفرص أمام كافة الطبقات للالتحاق بالعمل البيروقراطي الإداري.

ب /العدالة: ثمة علاقة كبيرة بين العدالة والشرعية، فالعدالة هي الشرط الذي يسبق الحد الأدنى من الدعوة إلى تحقيق الشرعية في المجتمع، وأن بغياها يصبح قيام الثورة مسألة شرعية.³

¹سباين، جورج، تطور الفكر السياسي، تر.: حسن جلال العروسي، القاهرة: د. د. ن، د. س. ن، ص. 108.

² محمد، علي محمد، السياسة والمجتمع العالم الثالث: الأسس النظرية والمنهجية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009، ص. 219.

³ محفوظ، محمد، الحرية والإصلاح في العالم العربي، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005.

غير أن الممارسة الفعلية للشرعية تبقى مرهونة بمدى قدرة المؤسسات التعليمية على تنشئة أفراد المجتمع وتلقينهم المبادئ والقيم الأصيلة لمعنى العدالة، وذلك حسب ما يلي:

- أن الاختلاف الفكري والسياسي بكل صوره وأشكاله ليس مدعاة أو سببا لسلب الحقوق أو نقصانها، وإنما تبقى حقوق الإنسان مصانة وفق مقتضيات العدالة.
 - أن مؤسسة الدولة بكل أجهزتها ومؤسساتها ومناصبها، ينبغي أن تكون محايدة اتجاه عقائد المواطنين، بحيث لا تكون مؤسسة الدولة قامعة لعقائد مواطنيها سواء بدوافع دينية أو قبلية أو سياسية.
 - إن العلاقة جد عميقة بين مفهوم العدالة وحقائق تكافئ الفرص في الفضاء الاجتماعي والوطني، إذ أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إنجاز مفهوم العدالة دون إرساء معالم وحقائق تكافئ الفرص بين مواطني الدولة.
 - إن الفضاء السياسي والثقافي والإعلامي الوطني ليس ملكا لفكر أو طائفة أو شريحة، وإنما من باب الأهمية أن يستوعب كل التنوعات والتعبيرات الموجودة في الوطن والمجتمع، وأي محاولة لاحتكار هذا الفضاء بكل مستوياته لصالح فئة مذهبية أو اجتماعية أو مناطقية، هي محاولة لإذكاء التوترات الداخلية ولا تتسجم بأي شكل من الأشكال مع مقتضيات العدالة السياسية.¹
- كخلاصة في هذا الصدد، يمكن القول أنه في الوقت الذي يسعى فيه التعليم إلى إكساب السلطة مزيدا من الشرعية، فإنه يسعى في الوقت نفسه إلى التحول نحو الشكل العقلاني الحديث والمناسب لهذه الأخيرة في الغد المستقبل.

¹ والي خميس، حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص.ص. 29-30.

المحور الثاني: واقع التعليم وأثره على شرعية السلطة السياسية واستقرار الحكم في الوطن العربي

لدراسة واقع التعليم العربي وشرعية السلطة السياسية المطلوبة، تحاول المستويات المطروحة للدراسة في هذا المحور، الانطلاق من هذه المسألة التعليمية بكل ما يميزها في بلدان الوطن العربي من خصائص ونتائج على المستوى السياسي لنظام الحكم، وذلك كله على النحو الآتي:

1- تشخيص الوضع السائد لنظام التعليم في الوطن العربي:

تقودنا دراسة واقعات تربوية والتعليم في الوطن العربي، إلى تحديد بعض السمات الرئيسية، تُذكر خطورتها فيما يلي:

- اتساع فجوة الأمية: لقد تبنت الدول العربية على هذا المستوى، سياسات عدة اقتضت بوجه عام على اتخاذ قرار الالتحاق بالتعليم وتنظيم الفرص التربوية للمواطنين عامة، وذلك من خلال توفير نوع من التعليم الشعبي يستوعب جميع الناشئة، في حين لجأت بعض الدول الأخرى، إلى فرض نظام التعليم الإلزامي إلى ما بعد المرحلة الابتدائية، ويصل بالتلاميذ إلى نهاية المرحلة المتوسطة، وذلك مثلما هو كائن في دولة الكويت، والمملكة الهاشمية الأردنية، وغيرها.¹

لكن، على الرغم من التوسع الكمي الملحوظ في تقليص نسبة الأمية بالوطن العربي، من ما يعادل (70%) سنة 1970 إلى ما يقارب (30 %) سنة 2004²، لتتناقص تدريجياً إلى ما نسبته

¹ عبيد، أحمد حسين، نحو تربية عربية متجددة، مجلة مستقبل التربية، العدد (02)، بيروت: المركز العربي للتعليم والتنمية، 1981، ص.108.

² للمزيد من التفاصيل، أنظر في:

ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "الأمية في الوطن العربي"، على الموقع الإلكتروني:

[HTTP://CUTT.US/HDLEV](http://CUTT.US/HDLEV)

the United Nations, **Human Development Report 2006: Beyond scarcity: Power, poverty and the global water crisis**, New York: the United Nations Development Programme, 2006, p. 326.

(23%) عام 2012¹، وذلك حسب إحصائيات تقارير التنمية البشرية، إلا أن هذا النجاح ظلّ دون المستوى المطلوب، انطلاقاً من عدّة حقائق رقمية نورد أهمها في الآتي:

- إن العالم العربي لازال يحوي حوالي 96 مليون أمي² أي نحو (12 %) من سكان العالم الأميين.

- كنتيجة لاستمرار النظرة الدونية-المتخلفة للمرأة من جانب بعض المجتمعات العربية، لا يزال معدل الأمية لدى الإناث هو ضعفه لدى الذكور، فإجمالاً، بلغت نسبة الأمية سنة 2014 بين الذكور في الوطن العربي 25%، وبين الإناث 46%³، وهو ما خلق مشكل تفاوت في التعليم بين الجنسين، من جهة، وتركز أكثر لهذا الاختلال بين سكان المناطق الحضرية والمناطق الريفية، من جهة ثانية، وبين الفئات الميسورة على حساب الفئات الفقيرة، من جهة ثالثة، خصوصاً في البلدان العربية التي تعرف ارتفاعاً كبيراً في تكاليف تلقي التعليم العالي، مما أدى إلى تدني نسب الالتحاق بالمراحل الأعلى للتعليم النظامي مقارنة بالدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

- استمرار حرمان الأطفال في عديد الدول العربية من حقهم الطبيعي في التعليم الأساسي، لاسيّما في ظل ما تشهده بعض هذه الدول من حالة صراع وتدهور للأوضاع الأمنية منذ بداية العام 2011، وهو الوضع الذي ينبئ ويهدد في الوقت ذاته بمواجهة رصيد جديد من الأميين يضاف إلى الأرقام السابقة. ففي هذا الصدد، أفاد التقرير العالمي لرصد التعليم في سنة 2012 بأن عدد الأطفال غير الملحقين بالتعليم في الدول العربية قدّر بـ 5.036 مليون طفل سنة 2010،⁴ كما يبقى التسرب مشكلة أساسية في الدول متدنية الدخل، حيث يهرب من 7% إلى 20% من

¹the United Nations, **Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience**, New York: the United Nations Development Programme, 2014, p. 195.

² ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "الأمية في الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره.

³المرجع نفسه.

⁴ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2012: الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل، فرنسا: منشورات اليونسكو، ط. 01، 2012، ص. 52.

الأطفال الملتحقين بالفعل بالتعليم خلال المرحلة الدراسية الأولى، بل وتبلغ النسبة في بعض الدول 30%.¹

- هجرة الكفاءات العربية: تمثل هجرة العقول العربية محصلة تراكم لجملة من الأسباب والعوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ويعزو مجمل الباحثين العرب هذه الأسباب إلى جملة من العوامل التالية:²

- الاعتماد المكثف على الخبرات الفنية الغربية على حساب الكفاءات الوطنية.
- ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات، الأمر الذي لا يساعد على تحقيق الاستقرار النفسي لهم.
- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يؤدي إلى الشعور بالغربة لأصحاب الكفاءات، مما يضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً وتمكيناً.
- غياب الدعم المؤسسي لإنتاج المعرفة وعدم توافر البيئة المواتية، وهو ما ترتب عليه خسارة تكلفة إعداد هذه الخبرات المهاجرة إلى البلدان المتقدمة، بل تغييب المساهمة المنتظرة لهذه الكفاءات في التنمية الوطنية وبخاصة في بناء منظومة المعرفة الوطنية.³
- أحادية التوجه الكمي والنوعي: تتجلى مظاهر النمو الكمي لنظام التعليم العربي في إطالة فترة الإلزام أكثر من 6 سنوات، والزيادة طبعاً في أعداد التلاميذ والمعلمين والكتب والمعدات، والتوسع كذلك في أعداد المقبولين بالتعليم الثانوي وكذا التعليم العالي، وكذا في أعداد الجامعات والكليات وميزانيات التعليمونفقاته العامة.

¹ ويكيبيديا الموسوعة الحرة، "الأمية في الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره.

² إبراهيم، قويدر، وآخرون، فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى: أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007، ص. 377.

³ العبيدي، سيلان جبران، "تقرير للتنمية الإنسانية العربية للعام 2003 م ودور التعليم في مجتمعات المعرفة المنشودة"، ورقة مقدمة للوحدة المركزية لمكافحة الفقر، د.د.ن. د.ب.ن.، جويلية 2004، ص. ص. 05-06.

لكن على الرغم من الزيادة الكمية هذه، فإن ذلك حال دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية القائمة في ظل تزايد الوفرة السكانية، إذ لم يستطع التعليم العالي العربي، إشباع الطلب الاجتماعي المتزايد عليه، أو حتى إصلاح شأن الأفراد الذين طالما حظوا به¹، وبالرغم من الإنجازات التي تحققت في هذا المجال منذ منتصف القرن العشرين، إلا أن الوضع العام مازال متواضعًا مقارنة بإنجازات دول أخرى بعضها ينتمي مثلنا للعالم النامي، من ذلك تناقص الإنفاق على التعليم أو ثباته، فإن شهد معدل إنفاق البلدان العربية مجتمعة تطورًا كبيرًا خلال عقد التسعينات، أي بما يعادل 0.2% عام 1990² إلى ما يقدر بـ 5.5% عام 1999 من الناتج القومي الإجمالي، فقد عرف تمويل التعليم العربي ركودًا وتراجعًا معتبرًا في دول عديدة، لتراوح قيمته مكانها ولا تعلو سقف 5.5% حتى بعد مرور أكثر من عقد من الزمن³، وفقًا لإحصائيات التقرير العالمي لرصد التعليمي سنة 2012.

علاوة على ما تقدم، لقد جاء التوسع الكمي على حساب نوعية التعليم وجودته، فمن حيث الكيف، لم يزل التعليم العربي أدنى اعتبار في مجال السياسة التربوية العربية، ولعلّ من مبررات ذلك نجد:

- طريقة تعليم تقوم على التلقين، لتؤكد منهج التفكير القائم على الفرض والإملاء.
- محتوى تعليم متخلف عن ركب العلم، ليفقده فاعلية الاشتباك مع هموم الواقع.
- امتحانات تؤكد فكرة أن العقل مخزن للمعلومات، وليس منها للتفكير والنقد.⁴
- تعليم قائم على التكرار والاجترار السلبيين للمعارف والقيم القديمة البالية، واستمرار تلقينها للأجيال على أنها قيم ومعارف حديثة.

¹ بدران، شبل، وسعيد، سليمان، **التعليم في مجتمع المعرفة**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص. 81.

² الأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة**، نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، ص. 72.

³ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 141.

⁴ إسماعيل، علي سعد، **التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين**، القاهرة: عالم الكتب، 1992، ص. 59.

- افتقار التعليم الفني للبرامج والنشاطات الكفيلة بتحقيق التوازن بين عدد المنتسبين من الطلبة والطالبات لهذا النوع من التعليم.¹

وعلى الرغم من بدء عدد من الدول العربية خلال العقد الأخير من القرن الماضي بتنفيذ مشاريع للتطوير التربوي على سبيل مراجعة المناهج الدراسية وإدخال التعديلات على محتواها من قبل فرق وطنية، إلا أن المناهج الدراسية العربية لا تزال تبدو وكأنها تكرر الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع على التفكير النقدي الحر، فمحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد المسلمات الاجتماعية أو السياسية، وتقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع.²

- الافتقار إلى فلسفة تربوية واضحة: إن المتتبع لأمر التربية في البلاد العربية، يجد أنها بصفة عامة خالية من الارتباط بفلسفة تربوية محددة وفلسفة واضحة للتعليم³، لاسيما القلة النادرة إلى الوحدة والانسجام مما جعله في أغلب الأحوال يكرس ظاهرة انفصام الشخصية الثقافية وازدواجيتها.

والعلة في ذلك طبعاً أنه ليس ثمة في أي قطر عربي "مدرسة وطنية عربية"، بل هناك فقط مدارس تستنسخ هذا النموذج أو ذاك مثل: النموذج الإنجليزي أو الفرنسي، أو خليط منهما معاً من جهة، والنموذج الإسلامي القديم من جهة أخرى.

علاوة على ذلك مدارس البعثات الأجنبية التي مازال لها وجود في كثير من الأقطار العربية، والحاصل في النهاية أن المعارف التي تلقت سواء منها ما ينتمي إلى التراث أو ينقل من المعلم الحديث، معارف غير مبنية عربياً، غير معدة للغرس والاستنبات في المجتمع العربي.⁴

¹ فالوجي، محمد، ورمضان، محمد، التعليم الثانوي في البلاد العربية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص. 191.

² العبيدي، سيلان جبران، مرجع سبق ذكره، ص. 05.

³ ليس أدل على ذلك أكثر مما يتضح بجلاء حيلولة المسؤولين العرب دون الاهتمام إلى فكر تربوي ملائم للحاضر أو المستقبل، فإلى جانب التمسك بما خلفه الاستعمار في بعض من الأقطار العربية من مناهج تربوية ليبرالية لا تمت إلى ثقافتها وتراثها بأي صلة فإن ما بقي من الأقطار الأخرى جعل ينكب بشكل أكثر على تقليد تجارب تربوية للأمم سابقة ذات إيديولوجيا ماركسية أكثر منها توفيقية وطنية لم تسهم في أي حال لا في تطوير المجتمع العربي ولا في خلق التعليم المجتمعي المنشود.

للمزيد من التفاصيل أنظر في: محمد زغلول النجار، أزمة التعليم المعاصر: نظرة إسلامية، المملكة العربية السعودية: دار الفلاح،

1980، ص. 29.

⁴ الجابري، محمد عابد، إشكاليات كالفكر العربي المعاصر، بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2005، ص. 27.

2- مكانة التعليم في ضوء شرعية السلطة السياسية واستقرار نظام الحكم في الوطن العربي:

كتب "جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau" عن الشرعية يقول: "حتى ما إذا اغتصبت الحكومة السيادة، نقض الميثاق الاجتماعي وحصل المواطنون العائدون إلى حريتهم الطبيعية عن حق على الطاعة من غير ارتباط".¹

المراد في جانب من هذا السياق، أن تمكين شرعية السلطة إنما يعد شرط مسبق بشأن استقرار كل تنظيم سياسي ممكن لذلك، فقد حاولت السياسات التعليمية في المجتمعات العربية على هذا الصعيد، السعي إلى تأكيد المنطلقات الفكرية التالية:

- تركيز الدور السياسي للتعليم في بناء وتطويره لمؤسسات سياسية واجتماعية قوية ومركبة ومستقلة تلبي الحاجة إلى ديمقراطية حقيقية تناسب جميع أفراد المجتمع العربي.

- عقلنة السلطة وتمايز الوظائف والبنى السياسية وتخصّصها بإبراز دور التربية كأداة رئيسية في إحداث التغييرات السياسية والاقتصادية المرغوب فيها.

- تنمية قدرات المؤسسات الحكومية ورفع مستوى أدائها والهدف المتوخى عن السياسة التعليمية وأوجهها المتعددة، ويكون ذلك، بتلبية احتياجات المواطن العربي، وتحريره من شتى أشكال القهر والاستبداد والاستغلال واحترام حقوقه وحياته.²

لكن، ما تجب الإشارة إليه في ضوء مبادئ السياسة التعليمية المتبناة وراء تحديث البناء السياسي والاجتماعي للدولة العربية، أن ثمة ما حال دون تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع العملي الإجرائي، فمن مظاهر هذا التردّي نذكر ما يلي:

¹ روسو، جون جاك، **العقد الاجتماعي**، تر.: زعيتر عادل، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995، ص.141.

² عبيد، أحمد حسين "نحو تربية عربية متجددة"، **مجلة مستقبل التربية**، العدد(02)، بيروت: المركز العربي للتعليم والتنمية، 1981، ص.12-13.

- سيطرة الحكومات العربية شبه المطلقة على كل ما يتصل بالتعليم السياسي، والسعي إلى تحويل علاقاته وتفاعلاته مع بيئته إلى شتى أشكال التأييد والطاعة والتضامن وتكريس سيطرة النظم القائمة وتلقين أيديولوجيتها من خلال إحكام السيطرة على السياسات التعليمية.¹

- كون أن النظم السياسية القائمة في البلدان العربية، هي أنظمة محافظة في الأساس، فإنها عملت بقوة على أن يكون التعليم مكرسا للأوضاع التي تريد المحافظة عليها بدل أن يعمل على تغييرها.

ومن حيث أن اعتبار فقدان الشرعية السياسية، وعدم الاستقرار السياسي للحكم مرتبط بشكل من أشكال ضعف الأداء التعليمي للمؤسسات التعليمية، فقد كان لذلك آثار عدة يمكن إبراز أكثرها في التالي:

- تراجع شرعية المؤسسات النظامية القائمة إلى حد عدم التسليم بها أحيانا، مع نزوع نظام الحكم إلى اتخاذ تدابير فرض مؤسسات الدولة بالقسر والعنف وبسط النفوذ على كافة المناطق والجماعات.²

- تصاعد وتيرة الاضطرابات السياسية كأهم مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، والتي غالبا ما تكون محصلة المساس بالمصالح الأساسية للمواطنين وبخاصة تلك المتعلقة برفع أسعار الحاجات الأساسية.³

- تنظيم الانقلابات العسكرية وقيادتها، حيث تتم الهيمنة على النظام السياسي ككل عن طريق تعليق الدساتير وإلغاء الضمانات الدستورية وفرض قوانين الطوارئ والأحكام.

¹ بغدادي، محمد، السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص.91.

² عبد الله، ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص.ص.

62-63.

³ إبراهيم، حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،

ص.98.

- ظاهرة السلطة شبه المشخصة قائمة داخل الكثير من هذه البلدان، فهي في الأغلب الأعم إما وراثية، وإما ينتزعها صاحبها بالقوة، وذلك طبقا للنموذج الذي سبق أن أشار إليه "عبد الرحمن ابن خلدون"، في القرون الوسطى الإسلامية وما بعدها.¹

وبالتالي، فإن المعتاد عليه في الكثير من هذه البلدان، أن نمط السلطة هذه لا ينتهي إلا بنهاية الشخص القائم عليها سواء بموته، أو من خلال انقلاب عسكري يطيح به، ومن هنا يصبح تداول السلطة بصورة سلمية دستورية ضربا من ضروب المستحيل داخل أغلب بلدان العالم العربي، والحالة هنا تكون واضحة حيث السلطة المطلقة، وعدم توافر المصادقية، وعدم القدرة لدى الناس بالتنبؤ عن اتجاهات السلطة.²

فضلا عن الشعور بالإحباط وروح اليأس لدى غالبية المحكومين وعزوفهم عن المشاركة السياسية في مقابل سعي السلطة دائما إلى الهيمنة وبسط النفوذ، ورفض أي معارضة لمواقفها وإجراءاتها حتى ولو كانت تلك المعارضة من خلال الإيديولوجيا ذاتها وبناء على أطروحاتها.³

وهذا الوضع يدخل فيما يمكن أن يشير إليه "سعد الدين إبراهيم"، في موقف الشك المتبادل بين هذه الأنظمة وشعوبها، وبين بعضها البعض، وبينها وبين قوة أو أكثر من القوى الخارجية.

¹ حيث يندرج في إطار هذا النموذج ملامح التطور المرحلي للسلطة كالاتي:

- طور الظفر بالبيعة والاستيلاء على السلطة وانتزاعها من يد الدولة السابقة والعمل على تدعيمها.
- طور الاستبداد والانفراد بالسلطة والالتجاء إلى اتخاذ الموظفين من الموالي والاعتماد على جنود الارتزاق.
- ظهور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك والمال وتخليد الآثار وبعد الصيت.
- ظهور الإسراف والتبذير ويكون صاحب السلطة في هذا الطور خاضعا لنزواته وشهواته، وسرعان ما تصاب سلطة الدولة بالهرم والانحلال.

للمزيد من التفاصيل في هذا الصدد أنظر في: حسين أحمد رشوان، في القوة والسلطة والنفوذ، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2007، ص. 96.

² بهاء الدين، أحمد، شرعية السلطة في العالم العربي، بيروت: دار الشرق، 1984، ص. 15.

³ القمودي، سالم، سيكولوجية السلطة: بحث في الخصائص النفسية المشتركة للسلطة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999، ص. 28.

خاتمة:

تكشف الدراسة عن استنتاج رئيسي مؤداه: "أن إكساب التعليم لمبدأ الشرعية السياسية، إنما يعد جوهرًا رئيسيًا لاستقرار نظام الحكم، ووسيلة أفضل لتحقيق أقصى قدر ممكن من العدالة والمساواة في إطار نظام سياسي شرعي معترف به، وعليه فإن لارتباط التعليم بمهمة "الشرعية السياسية ضرورة ملزمة في إطار ما يمكن استحضاره لإنجاح عملية الاستقرار السياسي المطلوب في البلاد العربية بوجه عام".

وبالتالي، يمكن إثبات الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة من خلال جملة الاستنتاجات التفصيلية التالية:

- اعتبار الظاهرة التعليمية بمثابة عملية تغيير وحركة ديناميكية مستمرة، تلعب الدور الرئيسي في تشكيل النضج السياسي للأفراد، وإكسابهم المهارات العلمية والعملية اللازمة للمشاركة في العملية السياسية.
- أن ارتباط العمل التربوي، بتحقيق "شرعية السلطة السياسية" تدل عليه مهمة إعداد الناشئ للتفكير الحر حول ماهية السلطة، ومقوماتها، وحول العوامل المؤثرة فيها، وبالتالي تسخير المعرفة السياسية بشأن التحول نحو الشكل العقلاني الحديث والمناسب لهذه الأخيرة مستقبلاً.
- أن التعليم العربي طالما عانى من جملة أزمات وعراقيل عدة، ظلت تؤثر في أهدافه ومسيرته وبرامجه التعليمية، من ضمنها: اتساع فجوة الأمية - هجرة الكفاءات - الافتقار إلى فلسفة تربوية واضحة ومقبولة.
- أدى نظام التعليم العربي إلى ضمان فاعلية قصوى للحفاظ على تنشئة سياسية منتجة لثقافة التبعية والخضوع، وبالتالي، استمرار منهج التفكير القائم على الفرض والإملاء، المكرس في الأساس للطابع التسلطي في الحكم القائم هو الآخر في علاقته بالمجتمع على فرض قيم الطاعة والإذعان والإقصاء.

وعليه، فإنّ التعليم العربي أصبح يمثل بوضعه القائم عائقا في سبيل أيّ تطوير سياسي منشود، وذلك لما يكتنفه من مشاكل وتحديات ظلت تحول بينه وبين أن يكون أداة صالحة أو فعّالة لشرعية السلطة واستقرار نظام الحكم في المنطقة.